

# تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

## المنتدى البرلماني الدولي السادس للعدالة الاجتماعية

تحت شعار

### "الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية"

الإثنين 21 فبراير 2022

- الأرضية التأسيسية -

في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أَلقت بظلالها على سوق الشغل، في سياق بروز جيل جديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبرز فاعلين اجتماعيين جدد وأشكال جديدة لتفاعلات المواطنين والمواطنين مع القضايا المجتمعية، وفي سياق التحديات التي تفرضها الثورة الرقمية وتداعيات جائحة كورونا، وما واكبها من تطورات متسارعة على مستوى حجم الوظائف ونوعيتها، وشروط وبيئة العمل، وآليات العمل وأنماطه، وتأثير كل ذلك على علاقات الشغل، ترسخ القناعة أكثر بأهمية الحوار الاجتماعي التشاركي والمنتظم، كمدخل مهم وأساسي لتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي وكقاعدة للنمو.

وإذا كان المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية قد تناول في نسخته الثانية عام 2017، موضوع الحوار الاجتماعي من زاوية المؤسسة وأهميتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، فإن مؤسسة الحوار الاجتماعي لازالت مطروحة بحدّة، لاسيما في سياق تعزيز بناء الدولة الاجتماعية وفي ظل تأكيد التوجهات الملكية السامية على اعتماده ومأسسته بوصفه اختيارا استراتيجيا للمملكة المغربية<sup>1</sup>.

كما أنه، وفي ظل الظرفية الاستثنائية التي يجتازها العالم برمته في ظل تفشي جائحة كورونا، تبقى انتظامية الحوار الاجتماعي على قاعدة التوافق والتعاقد ذات راهنية قصوى في ظل ارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في صفوف الشباب، وتدني انتاجية العمل، وحجم الاقتصاد غير المنظم، وسوء ظروف العمل، وقلة مشاركة النساء في سوق الشغل، وضعف الحماية الاجتماعية أو عدم ملاءمة تغطيتها.

<sup>1</sup> نص الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركات والمشاركين في فعاليات المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية، فبراير 2017.

وفي ظل ما سبق ذكره، يبقى استثمار الفرص المتاحة لوضع لبنات حوار اجتماعي تشاركي منتظم، رهين بتقديم إجابات عملية مبتكرة على عدد من التساؤلات ذات الطبيعة الإجرائية:

1. كيف يمكن استثمار الفرص الدستورية المعيارية خاصة المنصوص عليها في الفصلين 8 و13 من الدستور، واستثمار ما أنتجته منظمة العمل الدولية من إسهامات قيمة في مجال مأسسة الحوار الاجتماعي وكذا المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، من أجل الانتقال إلى منظومة وطنية جديدة للحوار الاجتماعي تقوم على التشارك والتعاقد والانتظام؟

2. كيف يمكن ضمان تكامل آليات الحوار الاجتماعي على المستويات الترابية والقطاعية مع الآليات الوطنية؟

3. كيف يمكن أن تتحمل الأجندة الوطنية والترابية والقطاعية الجديدة للحوار الاجتماعي قضايا جديدة من قبيل المساواة بين الجنسين في أفق مكافحة كل أشكال التمييز المبنية على النوع والقضاء الفعلي والتام على تشغيل الأطفال وضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيل الاقتصاد غير المنظم؟

4. كيف يمكن تحويل آليات الحوار الاجتماعي إلى فرص للوساطة والتدبير الوقائي والاستباقي للاضطرابات الاجتماعية في فترات الأزمات؟

5. كيف يمكن ضمان تكامل أدوار المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي، بما فيها هيئات التشاور المحدثة لدى مجالس الجهات والجماعات الترابية مع الأدوار الدستورية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع وظائف مجلس المستشارين بالنظر إلى تأليفه وتركيبته التعددية؟

ولاستشراف عناصر إجابات عملية على هذه التساؤلات، ينبغي استحضار ثلاث تحديات ذات الصلة.

يتمثل التحدي الأول في استثمار نجاحات وكذا إخفاقات المنظومة الحالية للحوار الاجتماعي من أجل الانتقال إلى منظومة جديدة تتكامل فيها الأدوار بين مختلف آليات الحوار الاجتماعي الوطنية، والقطاعية، والترابية، وعلى مستوى الوحدات الإنتاجية.

ويتمثل التحدي الثاني في تقوية القدرة الاستباقية لآليات الوساطة عبر الحوار الاجتماعي في سياق متسم ببروز أنماط جديدة من علاقات العمل، وقضايا جديدة تتجاوز نزاعات العمل الكلاسيكية، وتقوي الطلب

المجتمعي بخصوص الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويين الوطني والتراحي، لاسيما في فترات الأزمات.

فيما يتمثل التحدي الثالث في توسيع نطاق الحوار الاجتماعي ليشمل قضايا جديدة، تنبثق عن الالتزامات الدستورية والاتفاقية للمغرب، من قبيل المساواة الفعلية ومكافحة التمييز بين الجنسين في مجال العمل، والقضاء على تشغيل الأطفال، وضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأهيل الاقتصاد غير المنظم، والقضاء على الفقر، في أفق تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام.

وتشكل مخرجات التقارير والدراسات التي أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الموضوع أرضيات صلبة للنقاش ومنطلقات منهجية وتوجيهية لاستشراف حلول وإجابات جماعية مبتكرة على التساؤلات والتحديات ذات الصلة. ذلك أن الرأي الصادر عن هذا الأخير تحت عنوان "نحو جيل جديد من الحوار الاجتماعي بالمغرب" يقترح عددا من الحلول الإجرائية الهامة، من قبيل: تحديث الإطار التشريعي والمؤسسي، من خلال إصدار قانون-إطار للحوار الاجتماعي؛ والارتقاء بمجلس المفاوضة الجماعية إلى هيئة وطنية استشارية للحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية؛ واعتماد مقاربة تشاركية وتوافقية، في إطار حوار اجتماعي ثلاثي الأطراف، في إعداد قانون النقابات والقانون التنظيمي المتعلق بالإضراب؛ وإحداث حوار اجتماعي قطاعي وطنيا وجهويا سواء في القطاع العام، أو في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ والنهوض بالحوار الاجتماعي داخل المقاولات مع العمل على تبسيط وتقوية التمثيلية المنتخبة للأجراء في المقاولات، ودعم وتشجيع المقاولات على إبرام اتفاقيات جماعية؛ وتعزيز الحوار الاجتماعي باعتباره أداة للديمقراطية التشاركية عن طريق تشجيع دوره في التدبير العمومي والسياسات العمومية؛ وتطوير آفاق الحوار الاجتماعي وانفتاحه على فاعلين جدد؛ والنهوض بثقافة الحوار الاجتماعي والتكوين.

ولترصيد كل ما أنجز من تقارير ودراسات في الموضوع وإثراء الفكر الجماعي حول التحديات والرهانات ذات الصلة في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأنفة الذكر، ينظم مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، فعاليات المنتدى البرلماني الدولي السادس للعدالة الاجتماعية في موضوع "الحوار الاجتماعي ورهانات الدولة الاجتماعية".